
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

تطور وسائل التعبير الجماهيرية

من ١٨٠٠ - ١٩٩٠

بقلم : لطفى عبد القادر

كانت الصحافة أسبق وسائل التعبير الجماهيرية في تاريخنا الحديث ، حيث بدأ ظهورها مع بداية القرن التاسع عشر فى ظل حكم محمد على الكبير بتأسيسه لمطبعة بولاق عام ١٨١٩ وبصدور الصحيفة الرسمية للدولة وهى صحيفة الوقائع المصرية عام ١٨٢٨ وهى تعتبر أقدم الصحف المصرية فى تاريخنا الحديث بل أقدم صحيفة صدرت فى منطقة الشرق الأوسط على الأطلاق ، ولم يكن هناك حاجة لاصدار تشريعات تنظم ما يطبع في مطبعة بولاق وما ينشر فى صحيفه الوقائع المصرية فى بادىء الأمر حيث أن الثقافة آنذاك كانت مازالت وليدة تحبو على الطريق بخطوات وئيدة ثابتة ، وكان الشعب وقتذاك يأتمر بأمر الوالى يطيع أوامره ولا يستطيع الخروج على هذه الأوامر أو عصيانها ولم يكن بعد قد انتهل من مناهل العلم الأوروبى ولا استورد افكاره التى ربما كانت تخالف الأفكار السائدة فى مصر ، ولكن كما اتسعت مناهل الثقافة وزاد الاقبال على طبع المطبوعات فى مطبعة بولاق وتعددت الصحف وأخذت فى نقد اعمال الوالى وحكومته بدأ اصدار التشريعات الت تنظم العمل الصحفى وتنتقص من حرية التعبير وحرية الصحافة حتى أن الوالى كان يعمل رقيبا عاما يتحكم فى صدور الصحف وفيما ينشر بها . وهذا بحث آخر سنعرض له فيما بعد .

[الوقائع المصرية]

كامن من الطبيعي ومصر احدى ولايات الدولة العثمانية أن تصدر صحيفة الوقائع المصرية فى أول أمرها باللغة التركية حيث أنها كانت موجهه فى الأصل إلى الجنود العثمانين حاملة للفرمانات السلطانية التى كانت تصدر فى استانبول العاصمة ، ولكن لما تطور حكم محمد على إلى الأستقلال عن السلطان العثمانى وبدأ ينفرد فعلا بحكم مصر .. بدأ يشجع التحول بالوقائع المصرية لتكوين جريدة مصرية تعبر عن حكمه وما يصدره من قرارات ويستنه من قوانين ويضعه من تعليمات لتحريك جهاز الدولة الذى خلقه ليحكم البلاد .. ولذلك لم يجد رفاعة الطهطاوى - حين عهد إليه بالاشراف على الوقائع المصربة أى صعوبة فى إصدارها أول الأمر مناصفة باللغتين التركية والعربية ، وفى المرحلة الثانية استطاع أن يحولها من مجرد جريدة رسمية قاصرة على نشر القوانين واللوائح والقرارات الحكومية إلى ما كان يسميه بـ « مجلس للآراء والأفكار » وبدأ ينشر فيها باللغة العربية مقالاته وكتابات غيره من تلاميذه المصريين إلى أن قضى على الجانب التركى فيها وأصبحت تطبع باللغة العربية ولا يقتصر توزيعها على أجهزة الدولة ودواوينها وانما سمح بتوزيعها على الأهالى مع الصحف الأخرى التى صدرت فى عهد محمد على وهو « جورنال الخديوى » والجريدة العسكرية ولومنيتور اجبسيان والجريدة الفرنسية " Le Spettore Egyptian " وجريدة الاعلانات وكانت أخبارها جميعا منقولة من الوقائع المصرية ، وبهذا تكون الوقائع المصرية هى الجريدة الفذة التى شغلت من حياة الدولة جهدا واشرافا ، فقد كان محمد على يشرف بنفسه عليها ويخرجها وكان يكلف موظفيه بكتابة المقالات ويوعز بنشر الأخبار ويراجع مسودات الجريدة قبل طبعها ويعاقب المسئولين إذا أساءوا إختيار الخبر أو المقال .

أما المرحلة الثالثة فى تاريخ الوقائع المصرية والتى كانت سببا فى اقصاء رفاعة الطهطاوى عن رئاستها ونفيه فهى عندما شجع القادرين على الكتابة للمساهمة فى تحريرها إلى درجة أنه كان ينشر فيها الشعر أحيانا ثم توسع بمادتها إلى جانب المقالات والأخبار تنشر بعض الشكاوى والتعرض لكثير من المعوقات التى تسبب للناس العديد من المتاعب فى الحصول على حقوقهم وهو ما كان ممنوعا منعا باتا فقد كان يحرم على اية صحيفة نقد الوالى أو موظفيه أو أعمال الحكومة ، وبنفى رفاعة الطهطاوى عادت الوقائع المصرية إلى سيرتها الأولى وأصبح توزيعها قاصراً على الجهات الحكومية وحدها كما هو الحال الآن وذلك في عهد الخديوى عباس

الأول ، ولما جاء الخديوى سعيد وكان أكثر تحرراً وأوسع أفقا أعاد إلى الوقائع رفاعة الطهطاوى من منفاه فى السودان وعهد إليه أمر الأشراف على الوقائع المصرية ، وسرعان ما تحولت - كما يقول أحد تلاميذه الذين تدربوا على الكتابات الصحفية وكان يعاونه فى تحريرها - تحولت إلى ما يشبه « الجورنالات » التى بدأت تصدرها فلول الجماعات الأجنبية من التجار الأيطاليين واليونانيين والفرنسيين الذين استوطنوا الاسكندرية وحولوها إلى عاصمة فعلية لمصر ، ومع زيادة الاحتكاك بالأجانب من التجار ورجال الأعمال وتوسع المعاملات بينهم وبين المصريين بدأت تصدر الجرائد المصرية .. وكانت فى بادىء الأمر قاصرة على أخبار المال والتجارة كجريدة البورصة وجريدة البصير ثم تطورت إلى صحف عامة صدرت كلها فى الاسكندرية ومنها صحيفة الأهرام الحالية وجريدة المقطم وغيرها .

ولما جاء عصر الخديوى اسماعيل وبدأ فى تطبيق سياسته المعروفة فى جعل مصر قطعة من أوروبا أنتعشت الصحافة المصرية وظهر العديد منها حتى بلغ حوالى ٧٠ صحيفة ومجلة دورية عربية وافرنجية فى عهده وكان يسعى حثيثا فى كسب ود الصحافة فى الوقت الذي حرص فيه أن يكون إليه أمرها كله فكان بيده وحده أن يمنح ترخيص اصدار صحيفة أو يمنعه ، ورغم هذه السيطرة من جانب الخديوى اسماعيل على الصحف فقد كان لهذه الصحف مواقف مع حكومته مواتية أو مناهضة الأمر الذى فرض عليه تخفيف المواقف المناهضة لحكومته فأصدر من التشريعات ما يعاونه على تحقيق هدفة ، فأنشأ أول ادارة للمطبوعات والحق بها « مكتب الصحافة الذى مازال قائما حتى الآن ولكن بتغييرات جذرية لعمله الذى كان يقوم به فى عهد اسماعيل وهو مراقبة كل ما ينشر فى الصحف من عربية وغير عربية فإذا وجد ما يؤاخذ عليه كان من وظيفته دراسة جرائم النشر هذه ثم عليه بعدئذ أن يعد التقارير بالموضوعات التى تستحق المؤاخذة أو الموضوعات التى من شأنها أن تهم الحكومة معرفتها ويرفعها إلى الجهات العليا وهى مجلس النظار حاليا مجلس الوزراء وعندما انشىء مكتب الصحافة فى عهد اسماعيل كان تابعا لنظارة الخارجية وكان مكونا من خمسة أعضاء ثلاثة من الأجانب منهم الرئيس واثنين من المصريين وظل هذا المكتب ملحقا بنظارة الخارجية إلى أن تقرر أن تكون الجرائد والمطبوعات تابعة لنظارة الداخلية ابتداء من ١٣ ديسمبر عام ١٨٧٨ وظل على هذا الحال إلى أن نقل الإشراف على الجرائد والمطبوعات إلى وزارة الاعلام فى الخمسينات وما زال حتى اليوم الا ان مهمته قد تقلصت

بعد الغاء الرقابة على الصحف والرسائل البريدية والمطبوعات والصور والطرود التى ترد إلى مصر أو ترسل منها للخارج أو تمر بها أو تتداول داخل البلاد والسابق فرضها بمقتضى أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنو ١٩٦٧ والمشار إليه .. مع مراعاة متطلبات الأمن وهو القرار الذى أصدره الرئيس الراحل أنور السادات تحت رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٤ .

وقد طبق الخديوى اسماعيل تشريعاته هذه على صحافة «ابو نظارة» التي كان يصدرها يعقوب بن صنوع وهى صحف سياسية لم يكن عليها رقيب أو حسيب فى أول الأمر ولكن لما بدأت تنتشر بين الأهالى وتدخل ميدان نقد الاوضاع السياسية والأحوال الاجتماعية والحياة القاسية التى كان يعيشها الفلاح المصرى لاحقها اسماعيل بالمصادرة والمنع والغلق وتوقيع العقوبات على محررها وناشرها وموزعها واستمر حال الصحافة على هذا المنوال إلى أن كف اسماعيل يده عن التدخل بشئونها بسبب ارهاصات الحركات التحررية التي بدأت تظهر على السطح وبدأ الصراع بينها وبين الوالى يحتدم ويأخذ أشكالا متعددة إلى أن قامت الثورة العربية وبلغ هذا الصراع مداه بين رغبة الوالى ورغبة الشعب وشتان بين الرغبتين .

[الصحافة وحركات التحرر الوطنية]

وفيما بعد دخلت الصحافة طوراً جديداً وعادت إلى مكاناتها بوصفها الوسيلة الوحيدة لمخاطبة الجماهير بعد أن خبت جذوة المسرح باغلاق مسرح النديم واعلان المسرح السكندرى الذى كان قد أنشأه سليم النقاش ومعه أديب اسحق قد أشهر افلاسه وأغلق أبوابه وكان عبدالله النديم خطيب الثورة العرابية قد أثرى به مواهبه الخطابية وعن طريقه أوصل إلى الجماهير ارأءه السياسية الوطنية وأفكاره الاجتماعية ، ولم يكن من الغريب بعد اغلاق المسرح السكندري أن ينضم النديم إلى سليم النقاش وأديب اسحق للاشتغال بالصحافة والكتابة فى جريدتهما « المحروسة » التى كانا قد أصدراها فى الإسكندرية .. وبقيام الثورة العرابية ارتحل النديم إلى القاهرة وأصدر جريدة « الطائف » بتوجيه من عرابى نفسه زعيم الثورة العرابية كما تابع اصدار صحيفته الأخرى لمساندة الثورة العرابية إلى درجة أنه كان يحررها ويصدرها فى ميادين القتال فى كفر الدوار وبعد ذلك فى التل الكبير كما نالت الثورة العرابية هزيمتها أمام الانجليز إلى أن احتل الانجليز مصر عام ١٨٨٢ وضربت الثورة ونفى زعماؤها وهرب النديم ، وهنا أدرك الانجليز أهمية الصحافة وخطورتها كوسيلة اتصال جماهيرية واحتضنوا

الكثير من الصحف وخاصة الصحفيين الشوام وشجعوهم على اصدار صحفهم في القاهرة بعد أن أصبحت فى ظل الاحتلال ابان سنواته الأولى من مركز الثقل كعاصمة تحكم فيها البلاد ، وقد ساندت هذه الصحف الاستعمار فى السنوات الأولى من الاحتلال حتى أن النديم أطلق عليها - بعد أن عفى عنه وعاد إلى مزاولة الصحافة - اسم جرائد الشام وكان طبيعيا أن يصادر الاحتلال كل صحيفة يصدرها النديم إلى أن تم التخلص منه فى النهاية ونفى نهائيا من البلاد ولكنه احتمى بالاستانة ومات فيها شهيدا مشردا عن وطنه ، ولكنه كان قد وضع اللبنة الأولى في قيام صحافة مصرية خالصة وفى هذه الأثناء اتخذت صحف الشوام مواقف وطنية ضد الاحتلال تلبية لنبض الجماهير وتعبيرا عن ارادتها وهو ما أدى إلى ازدهار الصحافة المصرية من جديد مع قيام الحركة الوطنية على يد مصطفى كامل ثم محمد فريد وكان الحزب الوطنى الذى أسسه مصطفى كامل يصدر جريدة اللواء تجاورها عدة صحف وطنية أخرى وكان الخديوى واعوانه يصدرون صحفا تمولها السراى ويباركها الأحتلال لمواجهة الصحافة الوطنية ولكنها كانت قليلة التوزيع ضئيلة الأنتشار واستطاعت الصحف الوطنية أن تلهب الشارع المصرى وتطالب بالحرية والحياة الدستورية ، الأمر الذى هيأ المناخ لقيام ثورة ١٩١٩ علي يد سعد زغلول الذي قاد الشعب بعد الحرب العالمية الأولى إلى الوقوف فى وجه الانجليز واضطرهم إلى الغاء الحماية على مصر فى ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ وصدر دستور ١٩٢٣ الذي نص على أن الصحافة حرة في حدود القانون والرقابة على الصحف محظورة وانذار الصحف أو وقفها أو الغاؤها بالطريق الأدارى محظور كذلك ، إلا إذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى ، وهو نص يقرر حرية الصحافة وهى أهم مظهر من مظاهر حرية الرأى التى كفلها الدستور للمرة الأولى في تاريخ الصحافة المصرية الحديث حيث لم يعترف تشريع سابق من التشريعات بحق الحرية للصحفى أو حمايته ضد عسف الحكام ونزواتهم الا أن هذا الحق نزع بسبب الفقرة الأخيرة التى وردت فى دستور ٢٣ والتي تقول الا إذا كان ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى وهى فقرة استخدمها الحكام ضد أى صحفى يحاول التعبير عن رأى يخالف رأى السلطة بل في بعض الفترات تشددت السلطة مع الصحفيين والصحف فزادت من العقوبات وخاصة على الجنح وجرائم القذف والسب فى قانون العقوبات وقدمت الصحفيين إلى محكمة الجنايات مباشرة بعد أن كانوا يقدمون إلى محكمة الجنح ويحاكمون على

درجتين ابتدائية واستئنافية ، إلى أن صدر مرسوم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ وتضمن حكما هاما وهو عدم الغاء الصحيفة أو وقفها أو اغلاق المطبعة بالطريق الادارى واقتصر ذلك على المطبوعات الواردة من الخارج التى تسىء إلى النظام العام أو المطبوعات المثيرة للشهوات أو المطبوعات التى تتعرض للأديان أو ما يكدر السلم العام و نص على أن يكون قرار المنع بقرار من مجلس الوزراء وهو نص أعطى الصحفيين حرية واسعة فى التعبير عن الرأى ولن يتورعوا عن السب فى الذات الملكية بعد أن أخرج هذا المرسوم جناية العيب فى الذات الملكية باعتبارها جناية سياسية واكتفى لمن يريد اصدار صحيفة أن تقدم باخطار للحكومة مع تقديم بعض النسخ من كل مطبوع بعد التوزيع بعد أن كانت هناك عقبات عديدة تحد من اصدار الصحف ، وينبغى أن تسجل هنا أن اقسى تشريع للصحافة في تاريخ مصر الحديث هو التشريع الذى اصدره الاستعمار فى عهد لورد كرومر الذى أعطى للحكومة حق رفض التصريح باصدار الصحف واعطاها حق مصادرة الصحف واغلاقها بمقتضاه بعد أن كانت لها حصانتها كوسيلة تعبير تتمتع بالحرية منذ الثورة العرابية حيث لم يكن هناك قانون يحكم أو يحرم صدورها أو مراقبتها ، وهو ما دفع الثورات الوطنية أن يتوالى قيامها في مصر ويرغم الوالى أو الحاكم على النزول على رغبة الجماهير وكان للصحف الحزبية الأثر الكبير في هذا المجال .

[نقابة الصحفيين]

ونحن نركز على أهم التطورات فى تاريخ الصحافة المصرية الحديثة لابد وأن نعرض إلى نقابة الصحفيين المصريين أقدم نقابة للصحفيين فى الشرق الأوسط بوصفها علامة مميزة فى تطور الصحافة المصرية ، إذا بانشائها اكتمل نسيج هذه الصحافة ، فبينما كانت التشريعات والقوانين تصدر لتحديد العلاقة بين الصحفيين والدولة كان لابد أن ينظم هؤلاء الصحفيون بيتا لهم يجمعهم لتدارس متاعب المهنة وتنظيمها تنظيم العلاقة بين الصحفيين العاملين وأصحاب الصحف ليستطيوا الوقوف فى وجه من يعتدى على مهنتهم صفا واحداً تخفيفا من البطش لهم أو عقابهم ويقول الدكتور ابراهيم عبده فى كتابه « محنة الصحافة وولي النعم » أنه كان من أهم ما أتصل بشئون التشريع الصحفى قانون نقابة الصحفيين وهي فكرة قديمة حاولها العاملون في الصحافة الفرنجية في مصر منذ نحو سبعين سنة ، وكانت فكرتهم تتميز بطابعها الأجنبى ، فقد ارادوا منها قوة تعيش فى ظل الامتيازات الاجنبية وتحول دون بطش الحكومة المصرية بهم ، ثم وجدت نقابة مصرية في سنة ١٩٢٠ بيد أنها مضت

متعثرة يغلب فيها اعتبار أصحاب الصحف واعتبار الامتيازات الخاصة بهم دون التفكير فى ارباب الأجور العاملين فيها ، وقد روعى هذا الروح في قانون «جماعة الصحافة» الذى صدر به مرسوم في سنة ١٩٣٦ غير أن هذا القانون بقى معطلا ولم يعمل به ولم تجرؤ حكومة من الحكومات المصرية على تعيين مجلس الادارة الأول وظلت أمور الصحافة على شيء من الفوضى إلى أن صدر قانون «نقابة الصحفيين» وعمل به سنو ١٩٤١ ، ويمضي الدكتور ابراهيم عبده يقول «ويشبه هذا القانون في كثير من النواحى أحدث قوانين نقابات الصحافة في العالم وأهم ما جاء فى هذا القانون أنه خالف جميع المحاولات السابقة التى صدرت عن الجهود الخاصة أو التشريعات الحكومية فأنتقل بنا من اعتبار الصحيفة وامتيازتها إلى اعتبار وتقدير العاملين فيها وحقوقهم والتزاماتهم ، فسمي جماعتهم « نقابة الصحفيين » وهو يجمع في الصحافة بين ملاك الصحف والمحررين فلا يجعل منهما طائفتين متنافرتين بل يعمل على تضامن عناصر الطائفة العاملة فى الصحافة وتقرير قواعد مزاولتها فى لون من الوان الاحتراف ويسهر القانون على بيان العادات المرعية فى اسمى معانى المهنة الصحفية بدل أن يترك أمرها فوضى من غير ضابط ولا وازع ، وذلك أمر يدعم الصحافة ويؤكد تقاليدها ، ثم يعنى الشارع بعقد استخدام الصحفيين والتعويضات التى تستحق لهم عند فسخه فيحميهم من استبداد اصحاب الصحف وكذلك ينظم تسوية المنازعات التى تنشأ بين اعضاء النقابة أو بينهم وبين غيرهم ثم ينشىء لهم صندوق ادخار يقى الأعضاء العوز والفاقة عند الكبر أو العجز عن العمل » .

ومنذ انشاء نقابة الصحفيين عام ١٩٤١ وحتى اليوم والذين اختيروا أو أنتخبوا من مشاهير الصحفيين نقباء للصحفيين طوال هذه الحقبة الطويلة من الزمن استطاعوا أن يحموا هذه النقابة من بطش الحاكم بها أو المساس بحقوق الصحفيين ، وخاصة العديد منهم معارك شرسة للإبقاء على هيئة النقابة والقيام برسالتها كاملة خاصة عندما أصاب الصحافة بعض التغييرات وصدور تشريعات كان أخرها القانون الذى أصدره الرئيس الراحل أنور السادات عام ١٩٨٠ الذى نص على أن الصحافة المصرية سلطة شعبية تمارس رسالتها بحرية لخدمة المجتمع وحاول اتساقا مع هذا القانون واعمالا بروحه ونصه حل نقابة الصحفيين وتأسيس اتحاد للصحفيين بديلا عنها مثلما هو متبع فى الولايات المتحدة الأمريكية ولكنه لم ينجح فى ذلك واستمرت نقابة الصحفيين تمارس عملها من واقع قانونها وتزايد

عدد اعضائها حتى قارب الألفى عضو واستمر انتخاب مجلس ادارتها ونقيب الصحفيين يجرى حسب مواد قانونها وإن كانت الحكومة فى احيان كثيرة حاولت مساعدة صحفيين بعينهم لدخول مجلس ادارتها أو الفوز بمنصب النقيب وإنما استمرت الانتخابات هى الفيصل ولم تتخذ الحكومة اجراءات تعسفية لفرض صحفييها واستمرت نقابة الصحفيين تعبر عن رأيها وفكرها فى خضم الاحداث المتوالية على مصر بحرية تامة دون أن تتعرض لها جهات الأمن بالملاحقة والعقاب إلا فى بعض الحالات الاستثنائية التى كانت هذه الاحداث لا تسمح بالخلاف فى الرأى حفاظا على أمن وسلامه الدولة ، وغدت تجربتها نموذجية اقتدت بها بعض الدول العربية والدول النامية ونقلت عنها قوانين نقاباتها ونظامها ، غير أن الصراع بين نقابة الصحفيين والدولة اشتد عند بداية ثورة يوليو عام ١٩٥٢ واتخذ اشكالا متعددة من نقل للصحفيين من مؤسساتهم الصحفية إلى مؤسسات الحكومة ومؤسسات القطاع العام التي لا يمت عملها إلى العمل الصحفى بأية صلة ومن فصل لبعض الصحفيين الذين استمروا في مناهضة الثورة بل وهاجر بعض الصحفيين المصريين إلى البلاد العربية المعادية للثورة ومارسوا الهجوم عليها وعلى زعيمها جمال عبد الناصر ولكن هذه الفترة لم تدم طويلا وانما عادت الثورة إلى الالتزام بالقانون بعد نجاحها على القضاء على الثورة المضادة وعلى الاقطاع ورأس المال المستغل واستنت نظما جديدة للصحافة ولكن استمرت حرية التعبير غير مكفولة للجميع وعانت حرية الصحافة الكثير من الحجر على الرأى والفكر ، فضلا عن أن الثورة أممت الصحافة واستولت على المؤسسات الصحفية دون تعويض أصحابها ولكنها عادت وردت كل هذه الحقوق إلى أصحابها ولم يكن ذلك فى عهد الزعيم الراحل جمال عبد الناصر وإنما فى عهد الرئيس أنور السادات الذى أنشأ دولة المؤسسات وأصبح القانون وحده هو الفيصل فى أى نزاع وحتى لو كانت الحكومة طرفا فيه ، الأمر الذى أدى إلى تعديل قانون النقابة وصدور قانون جديد لها رقم ٧٦ لعام ١٩٧٠ قوامه ٢٢ مادة تناولت أهداف النقابة ومنها العمل على نشر وتعميق الفكر الاشتراكى بين اعضائها وتنشيط الدعوة فى داخل المؤسسات الصحفية وبين جمهور القراء ورفع المستوى العلمى والفكرى لاعضاء النقابة وتقرر في هذا القانون ضمان حرية الصحفيين فى أداء رسالتهم وكفالة حقوقهم والعمل على صيانة هذه الحقوق في حالتي الفصل والمرض والتعطل والعجز كما تقرر فيه شروط العضوية والقيد فى جداول النقابة والشروط

الواجب توافرها فيمن يعمل صحفيا كما قرر القانون النظام المالى للنقابة وحدد كافة القضايا المتصلة بالعمل الصحفى بنصوص تضمها هذا القانون وعلى الرغم من صدور هذا القانون المتكامل الذى لم يترك ثغرة الا وعالجها فمازالت قوانين نقابة الصحفيين فى حاجة إلى تعديل يتفق مع انشاء المجلس الأعلى للصحافة ومع رفع الرقابة عن الصحف ومع اعتبار الصحافة سلطة شعبية تمارس رسالتها بحرية لخدمة المجتمع كما جاء في قانون عام ١٩٨٠ .

[الصحافة وثورة يوليو]

قصة الصحافة وثورة يوليو أو قصة ثورة يوليو والصحافة طويلة ومتشعبة ، حفلت بتطورات جذرية فى نظامها وهيكلها ومادتها فغداة قيام الثورة أصدرت قرارا بالغاء الاحزاب ترتب عليه أغلاق كل صحف الأحزاب والمعارضة ولم يبق في مصر الا الصحف التى يطلق عليها اليوم اسم الصحف القومية وكانت تتمثل في جريدة الأهرام وجريدة اخبار اليوم وجريدة الأخبار وأضافت الثورة إليها في عام ١٩٥٣ جريدة الجمهورية لتكون لسان حالها الرسمى ، وفيما بعد صدرت عن دار الجمهورية أو دار التحرير جريدة المساء وأبقت الثورة على الصحف التى كانت تصدر عنها باللغة الانجليزية واللغة الفرنسية ، الا أن جريدة « المصرى » بقيت مستمرة في الصدور إلى أن أغلقت فى أزمة مارس عام ١٩٥٤ .. ازمة محمد نجيب بحجة أنها تعبر عن حزب الوفد وهو حزب الغى وجوده مع الاحزاب الأخرى ، وقد فرضت الثورة على الصحف رقابة كاملة فكان يقيم رقيب في كل صحيفة وفي الاذاعة أيضا من حقه أن يلغى أى برنامج فى الاذاعة ولكى تذاع أية مادة لابد أن يكون عليها موافقة الرقيب ، وكان يتبع نفس الأمر فى الصحف فكان الرقيب يصادر الصحيفة إذا وجد بها ما يتعارض مع سياسة الثورة أو نبأ ممنوعاً نشره ، ورغم هذه الاجراءات المتشددة والعنيفة فإن الرئيس جمال عبد الناصر استمر فى هذه الفترة يراقب مواقف الصحف والصحفيين والكتاب ، يقرأ كل كلمة أو مقالة أو تعليق على الأحداث ويحتفظ لنفسه برأيه فيها دون أن ينصح به لأحد ، وكان من الطبيعى أن تقف جريدة المصرى إلى جانب محمد نجيب فى ازمة مارس ، ورأى عبد الناصر أنها اسهمت اسهاما كبيرا فى التأثير على الرأى العام فى هذه الأزمة فاغلقها واستولت الثورة على كل معلقاتها ، أما أخبار اليوم وهى التى قبض على صاحبيها مصطفى وعلى أمين لمدة ساعات فى الساعات الأولى لقيام الثورة وهى التى كان مصطفى أمين في هذا الوقت على علاقة طيبة بمفجرى الثورة من ضباط الجيش ، فكانت منحازه

لعبد الناصر لا لنجيب فى الأزمة ، مثلها مثل جريدة الجمهورية التى اسستها الثورة وحرص عبد الناصر على أن يوكل رئاسة تحريرها إلى من يثق فى ولائه له ، أما جريدة الأهرام فكانت تقف على الحياد تسرد الأحداث فقط دون تعليق ، وإذا علقت فتعليقها مائع لا هو مع نجيب ولا هو مع عبد الناصر وانما تشتم منه رائحة تأييدها للديمقراطية والحرية وسيادة القانون والدستور ، ولم يغفر لها عبد الناصر موقفها هذا واستمر يراقبها إلى أن سنحت له الفرصة لتحويلها إلى تأييد الثورة تأييدا تاماً ، وكانت جريدة الأهرام قد نشرت عدة مقالات لرئيس تحريرها عزيز ميرزا ابان هجوم عبد الناصر على حلف بغداد واعتباره حلفا مشبوها يشق الصف العربى وأن هذه الاحلاف لابد أن تكون أحلافا عربية صرفة ، نادى عزيز ميرزا فى هذه المقالات بأن الغاء مثل هذه الاحلاف سيترك فراغا فى منطقة الشرق الأوسط ، فاتخذ عبد الناصر قرارا بتمصير الأهرام فنحى عزيز ميزرا عن رئاسته وعين محمد حسنين هيكل رئيسا للأهرام وكان على علاقة طيبة به حتى أطلق عليه كاتب الثورة ، ومنذ ذلك التاريخ دخل الأهرام مرحلة جديدة ، ومرحلة تأييد للحكومة بعد أن كان مشهودا له بالحياد ، ولم يكتف عبد الناصر بذلك وانما اراد أن يخضع الصحف تماما لولايته فكان تأميم الصحافة بصدور قانون تنظيمها عام ١٩٦٠ الذى جعل ملكية الصحف القومية إلى الاتحاد القومى وصدور قانون عام ١٩٦٤ الذى نص على أن تحل اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكى محل الاتحاد القومى فى كل ما يتعلق بالاختصاصات المخولة في قانون عام ١٩٦٠ ، وبصدور هذين القانونين اصيبت حرية الصحافة وحرية التعبير في مقتل وعادت إلى سيرتها الأولى أيام محمد على وعباس وسعيد واسماعيل وغيرهم يوم أن كان الوالى يتحكم فى اصدار الصحف وفى المادة التى تنشرها وكانت الرقابة رقابة وقائية تفرض عليها المادة قبل نشرها .

وقد تنفست الصحافة الصعداء بعد وفاة عبد الناصر وسمح بقدر كبير لها من الحرية فى التعبير عن الرأى والفكر عندما سمح بتكوين المنابر في عهد الرئيس أنور السادات التى تحولت إلى أحزاب وسمح لها بإصدار صحف تتحدث باسمها لها الحق في معارضة سياسة الحكومة دون أن تتعرض إلى المصادرة والغلق الا بحكم قضائى أذا ما رأت الحكومة أنها جاوزت الحدود وأثرت على النظام العام للدولة وهددت الأمن والاستقرار ، وتدعم موقف الصحافة بعد صدور قرار ٧٤ لسنة ٧٤ الذى اشرنا اليه والذى تقرر فيه رفع الرقابة عنها وصدور قرار انشاء المجلس الأعلى

للصحافة عام ١٩٧٥ الذى آل إليه الأشراف على الصحافة بوصفها مؤسسة قومية مستقلة وصدور الميثاق الصحفى ومتابعة تنفيذة ضمانا لحريتها مع مراعاة المصلحة العامة ومصالح المواطنين لتحتل الصحافة مكانتها بصفتها احدى السلطات المستقلة والعاملة فى اطار دولة المؤسسات ، وأخيرا صدور قانون عام ١٩٨٠ الذى نص على أن الصحافة المصرية سلطة شعبية تمارس رسالتها بحرية لخدمة المجتمع ، فاصبحت بذلك حرية الصحافة مكفولة وحرية التعبير مكفولة كذلك وأغل القانون يد الحكومة بحيث لا يمكن مصادرة صحيفة أو غلقها أو محاكمة صحفى إلا إذا عرض الأمر على القضاء وأقره وهذا جل ما يحلم به الصحفى ليؤدى رسالته لخدمة مجتمعه ودولته بدون سيف مسلط على رأسه .

◆